

ماوافق النصوص المنطبقة على المصلحة العامة لما كان يقع الملاق من المسلمين الا مثل مايقع من قلدهم فيه من الافرنج . ولعله يكون في بعض البلاد الاسلامية اقل منه في بعض بلاد الافرنج بل هو الان اقل في بعض البلاد .

نعم لا شك ان المسلمين في بلاد مصر قد اسرفوا في الطلاق وفي الزواج بأكثر من واحدة فسأت حالة الحياة لزوجية فهم وفي أمثالهم ممن على شا كلتهم وان قولوا وأنهم في ذلك على غير مايجب الاسلام ويرضى كما يعلمون في الطلاق وكما بينافي حكم تعدد الزوجات وشرطه في المجلد الماضي ولكن سوء هذه الحال خاص بالمسرفين من أهلها ومن يقربون منهم بما يروعون نساءهم ويوقعون الريب في قلوبهم بكثرة الحديث في الزواج وإظهار الميل الى بعض العذارى أو الايامى بالقول أو الفهل . وقد مرضت الفطرة في هؤلاء واعتل مرشدها وهو الدين حتى كان انحلال الرابطة الزوجية بعض أعراض ذلك المرض الذي فقد علاجه فهم لا يذوقون للحياة الزوجية طعماً ولو لم يروعوا نساءهم بالطلاق والمضارة الا أن يقيموا وجههم للدين خيفاً فطرة الله التي فطر الناس عليها فإن السعادة الزوجية كثيرها من ضروب السعادة لانكاد تناول الا بمكارم الاخلاق ومحاسن الآداب التي جاء بها الدين ولذلك قال المصاحح الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم : اذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه . الخ ( رواه الترمذي والبيهقي بن سعد ) ومن يطلب السعادة بغير ذلك فهو من الخاسرين

(الكلام بقية)

## فَتَاوَى الْمُبْتَلَى

فتعنا هذا الباب لا جابة أسئلة المشتركين خاصة، اذ لا يسع الناس عامة، ونشترط على السائل ان يبين لنا اسمه ولقبه وبلده وعمله (وظيفته) وله بعد ذلك ان يرمز الى اسمه بالحروف ان شاء، واننا نذكر الاسئلة بالتدريج غالباً وراقدمنا تأخر السبب كحاجة الناس الى بيان موضوعه وربما أجنبنا غير مشترك لئلا نغفاله . ولن يخفي على سؤاله شهران أو ثلاثة ان يذكر به مرة واحدة فان لم يذكره كان عندنا سبب صحيح لا غفاله

﴿ تزوج الشريفة بغير كفؤ وسب العلماء واهانة كتب العلم ﴾

(س ١٥١٤ و ١٥) : ض . ع احد المشتركين بالمنار في ( سنننا فوراً ) : قاض زوج

شريفنا علوية صحیححة النسب شهيرته برجل هندي مجهول النسب شهد له انسان

عند القاضي قال : في بلدنا يقولون سيد : وبعد الفحص عارض ذلك القاضي العلماء العارفون حتى اتضح بطلان المقدم وفساده عند الجميع وعند القاضي أيضا فأبى الرجوع الى الحق والاعتراف بفساد المقدم وساعده رجل آخر جهلا وهوى وتعتنا حتى ان المساعد لما روجع بما يقوله الشرع والعلماء وأحضرت له الكتب طفق يسب العلماء وقال لمن عارضه اطرح هذه الكتب في اسك ( قالها بالعبارة العامية المتبدلة ) فالمرءى من فضلكم الجواب مبسوطا على القاضي ومساعده وماذا يترتب على سب العلماء وعلى قوله اطرح هذه الكتب في . . . فالمسألة واقعة حال والرجل والمرأة مقترنان حتى الآن سناحا وعندنا بسناقوره اختلفت الاجوبة فمن قائل بكفر المساعد وغيره ولا يرضى الجميع الا بجوابكم فانتموا جواب سؤالنا على صفحات مجلتكم المتار لازلم ذخرا لخاص والعام وناصرين لشريعة أفضل الانام عليه الصلاة والسلام ( ج ) نشرنا في الجزء العاشر من المجلد السابع مقالة في الكفاءة ينافيها أن الكفاءة في النسب من المسائل الاجتهادية وأن العبرة فيها بالتعير وعدمه ولذلك صرح بعض الفقهاء بأن الشريف غير المشهور بالشرف ليس كفوًا للشهيرة بالشرف والظاهر من السؤال ان الواقعة لو ثبت فيها شرف الهندي لكانت من هذا القبيل ولا حاجة لبسط القول في هذا المقام بعد العلم بان العلماء العارفين حاجوا القاضي حتى حجوه واقنع ببطلان المقدم ولكنه لم يرجع اليه . ثم انكم لم تذكروا في السؤال هل كان هذه الشريفة ولي أم لا فان لم يكن لها ولي وكانت هي راضية بهذا الزوج فالمقدم صحيح لانها اسقطت حق الكفاءة وليس لها اولياء يلحقهم العار بزواجها من غير الكفو فيعارضوا فيه . وان كان لها ولي فكيف زوجها القاضي بدون اذن وليها وهل عارض الولي أم لا ؟ كان ينبغي بيان ذلك

واما سب ذلك الجاهل للعلماء واهائه للكتب الدينية فهو من اكبر المعاصي لانه يسقط احترام العلم والدين وأهلها من نفوس الجاهلين ويجري السفهاء على الفضلاء حتى تكون الامة فوضى ليس فيها كبير يحترم لفضله ، ولا صغير يؤمن بمجمله ، ولا يتجه كون ذلك من الكفر الا اذا احتفت به القران والدلائل على أنه قال ما قال في كتب الدين وحملها هزوا بالدين نفسه لان غير معتقد به . وقد أنقذ بعض فقهاء الحنفية

بردة من يحقر علماء الدين أو كتبه ونصوصه حتى قالوا ان من يعطى الفتوى فيلقبها  
 في الارض ازدرأه واحتقاراً يكفر . ولما ذكر ابن حجر من الشافعية قاعدة ان من  
 الردة كل فعل أجمع المسلمون على انه لا يصدر الا من كافر عد . من ذلك قوله « أو يلقى  
 ورقة فيها شيء من قرآن أو علم شرعي أو فيها اسم الله تعالى بل أو اسم نبي أو ملك  
 في نجاسة قال بعضهم أو قذر طاهر » الخ ثم قال فيما سرده من أعمال الردة أو أشبهه  
 بالعلماء أو الوعاظ أو المعلمين على هيئة مزرية بمحضرة جماعة حتى يضحكوا أو يلبس  
 استخفافاً أو قال قصعة تريد خبير من العلم استخفافاً أيضاً ويشترطون في كون هذه  
 الاعمال كفراً ان لا تدل قرينة على عذر صاحبها أو تأوله لاخلاف بينهم في هذا .  
 والتحقيق ان الكفر هو انكار شيء مما علم من الدين بالضرورة وكان مجماً عليه ومثله  
 تكذيب شيء من الدين يمتد المكذب له أنه مما جاء به الشارع أو اعتقاد بعبه  
 وبطلانه لان كل ذلك تخطئة للرسول فيما جاء به عن الله تعالى . وما ذكره الفقهاء  
 من المكفرات غير ذلك فهو في رأيهم يرجع اليه لانه دليل عليه أو لازم له أو ملزوم  
 ولذلك رد بعضهم منه ما قاله بعض لاسيما ما كان كفراً بالضرورة وقد قالوا « إن لازم  
 المذهب ليس بمذهب » وانفقوا على ان التأول يمنع التكفير فاذا أتى إنسان بشيء عدوه  
 كفراً وردة فذكر ان له تأويلات يتفق مع اعتقاده بأن جميع ما جاء به النبي صلى الله  
 عليه وسلم من أمر الدين حتى امتنع الحكم بردته وقالوا اذا وجد مئة دليل أو قول  
 على كفر أحد وقام دليل أو قول واحد على عدم كفره يعلو بالواحد لانه يجب دره  
 الحدود بالشبهات والتباعد عن التكفير ما أمكن . ولكن هذا لا يمنع من تشديد التعزير  
 على من كانت الشبهة على كفره أقوى لاسيما اذا كانت أقواله أو أفعاله المشتبه في كونها  
 كفراً مما يفتن العامة ويضر بالناس والله أعلم

مصرف الهدايا والندور لأضرحة الأولياء

(س ١٦) السيد عوض جمان سعيدان في (سناقوره) : أرجو من سيادتكم الإفادة  
 عما يأتي واحكم من الله الفضل سيدي من المشهور ان عند قبور بعض الأولياء  
 صنديق حديد يضع فيه من يريد قضاء حاجته شيئاً من الدراهم وعندنا كثير من  
 هذه القبور خصوصاً في جهة (جوا) وتوجد تلك الصناديق عند نهاية الشهر

ملائة بالدرهم ينفق منها القائمون بحراستها ما يقوم بنفقة المقام والباقي يصرف على وروثة الولي ان كان له قرابة وقد التمس مني أحد الاخوان بالطاح أن أعرض على سيادتكم هذا السؤال راجياً نثره في أحد أعداد المنار والجواب عليه بما يمكن العمل به وهو هل يجوز للورثة أخذ تلك الدراهم مع العلم بأن طالب الحاجة لا يقصد تقديم تلك الدراهم للورثة أو غيرهم بل يقصد بها ان تكون لذلك الولي فقط أفيدونا لازلتم مؤيدين وبمين الضاية ملحوظين :

( ج ) الميت لا يملك فيكون ملكه لورثته فاذا كانت الحال كما ذكرتم في السؤال فلا يجوز لقرابة صاحب الضريح أكل ما يلقى في الصندوق من المال لا بعد الاتفاق على القبر ولا قبله . وكذلك لا يجوز الاتفاق منه فيما جرت به العادة من ايقاد السرج والشموع على قبر الولي والمسجد الذي يبنى عليه لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد نهى عن ذلك ولعن فاعله وقد عدد العلماء الأئمة علامة على أن الذنب من الكبائر ومنها حديث ابن عباس قال « لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم زائرات القبور والمتخذين عليها المساجد والسرج » رواه أحمد وأبو داود والترمذي وحسنه والنسائي وفي إسناده أبو صالح بازام أو بإذان تكلم فيه . وما قاله ابن عباس تشهد له الأحاديث الصحيحة سواء سمع منه أبو صالح أم لا ففي حديث الصحيحين « قاتل الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » وفي رواية لعن بدل قاتل وقد فسرت هذه بذلك وفي حديث مسلم ان النبي قال ذلك في مرض موته وزاد « فلا تتخذوا القبور مساجد فاني أنهاكم عن ذلك » وفي رواية في الصحيحين « أولئك اذا كان فيهم الرجل الصالح فأتوا على قبره مسجداً » الخ ومنها حديث جابر عن أحمد ومسلم وأبي داود والترمذي وحسنه والنسائي قال « نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يخصص القبر وان يقدم عليه وان يبنى عليه » وفي رواية اخرى « وان يكتب عليه » وقد ذكرنا من قبل هذه الأحاديث وغيرها من شاء فليراجعه أوليراجع ما كتبه ابن حجر في بيان الكبيرة الثالثة وهو ٦٥ و ٧٤ و ٨٥ والتسمين من الزواجر فانه بحث في كفر الذين يعظمون قبور الصالحين فخطايا يشبه العبادة كما هو المعروف في زماننا

أما الاموال التي يلقونها الجاهلون في تلك الصناديق توهماً أنهم يستميلون بها أصحاب

القبور لتقضى حاجاتهم بواسطتهم فهي لا تخرج عن ملكهم وكان يجب على من حضرهم أن ينههم عن وضعها وبين لهم حكم الله في ذلك ولكن من يحضرونها هم الذين يأكلونها بالباطل ويشركون فيها من يشركون - وقاعدة الفقهاء في الاموال التي لا يعرف لها مالك ان ترصد لمصالح المسلمين العامة ومن للمسلمين بمن يقوم بمصالحهم العامة وليس لهم حكومة اسلامية تلتزم الشريعة وتقيمه في كل أعمالها وأحكامها وليس لهم زعماء وسراة يرجعون الي رأبهم وارشادهم فحسبنا الله وايامنا قال أن يهسي لنا من يقوم بأمر ديننا قبل ان نكون من الهالكين الميؤس منهم

### حجج تلقين الميت وابن مجلس الملتن

(س ١٧) الحاج وان أحمد في (سنا فوره) : ما قول أئمتنا الشافعية فيما يأتي:

هل يسن للملتن أن يجلس قدام وجه الميت أو فوق رأسه أو وراءه أو يفرق بين كون الميت رجلاً أو امرأة

(ج) هذه المسألة مما يؤخذ فيه بالاتباع ويعد فيها القياس والاخبار والآثار الواردة فيها ضعيفة ولكن قد استحب أصحاب الشافعي الاخذ بها . والوارد أن يقف الملتن عند الرأس . أخرج الطبراني في الكبير وعبد العزيز الحنبلي في الشافي وابن منده في كتاب الروح وابن عساكر والديلمي عن سعيد بن سعيد الله الأزدي عن أبي أمامة قال (وفي رواية شهدت أبا أمامة وهو في النزع فقال يا سعيد) : إذا أتت فاضعوا بي كما أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اصنع بموتانا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال « اذا مات أحد من اخواتكم فسويتم التراب على قبره فليقم أحدكم على رأس قبره فليقل يا فلان بن فلانة فانه يسمعه ولا يجيب ثم ليقل يا فلان بن فلانة الثانية فانه يستوي قاعدا ثم ليقل يا فلان بن فلانة الثالثة فانه يقول : ارشدنا برحمتك الله ولكن لا نشعرون : فليقل اذا ذكر ما خرجت عليه من الدنيا شهادة أن لا اله الا الله وأن محمدا عبده ورسوله وانتك رضيت بالله رباً وبالاسلام ديناً ومحمد نبياً وبالقرآن اماماً : فان منكراً ونكيراً يأخذ كل واحد منهما بيد صاحبه ويقول انطلق بنا ما يقصدنا عند من لقن حجته » وفي لفظ ويكون الله حجججه دونهما . فقال رجل يا رسول الله فان لم يعرف اسم أمه قال « فلينسبه الى حواء » قال الحافظ ابن

حجبر في التلخيص واسناده صالح وقد قواه الضياء في أحكامه . ولكنهم تكلموا في  
 سعيد راويه وفي اسناده طاحم بن عبدالله وهو ضعيف وقال الميثمي في اسناده جماعة  
 لم أعرفهم . وأخرجه ابن منده بلفظ آخر ورووا آثارا بمناه لأهل لذكراها هنا  
 وإنما المقصود بيان أن الرواية صريحة في أن الملقن يقوم عند رأس القبر . وقد ورد في  
 أسانيد القيام عند القبر للدعاء بالثبوت أنه يستحب أن يقف مستقبلاً وجهه الميت .  
 ولا وجه تقياس الوقوف للثبوتين أو الدعاء على الوقوف للصلاة قبل الدفن إذ فرقا  
 فيه بين الذكر والآتي لمكان النص ولوجود الفرق والله اعلم

### رش القبر بالماء

(س ١٨) ومنه : رش القبر بالماء مستحب هل هو عام لسكل وقت أم خاص

بعد الدفن

(ج) ذكروا رش القبر بالماء في أحكام الدفن وعلوه بما علوا به وضع الحباء عليه  
 وهو أن لا تذهب الرياح بالتراب وهو دليل على أن المراد رشه بعد الدفن وعليه أمل والأصل  
 فيه ما رواه الشافعي عن جعفر بن محمد عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رش  
 على قبر ابنه إبراهيم ماء ووضع عليه حصباء وروى البيهقي أن بلان بن رباح رش قبر  
 النبي صلى الله عليه وسلم بالماء وفي إسناده الواقدي تكلموا فيه

### شعر الرأس - حلقه أو تركه

(س ١٩) ومنه : تبقىة الشعر في الرأس سنة ومنكرها مع علمه يجب تأديبه كما

في المواهب اللدنية بالمنح المحمدية فهل لها كيفية مخصوصة أم لا

(ج) إن إرسال الشعر وحلقه من العادات لا من المبادات إلا ما يكون في  
 النسك من الحلق أو التقصير نعم أنه لم يثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم حلق في  
 غير النسك وكذلك الصحابة كانوا يرسلون شعورهم وكان ذلك من عاداتهم ولم يكونوا  
 يعدونه ديناً ويعجني قول الضرالي في الأحياء «ولا بأس بحلقه لمن أراد التنظيف ولا  
 بأس بتركه لمن يدهنه ويرجفه إلا إذا تركه قزاعاً أي قطعاً وهو دأب أهل الشطارة  
 أو أرسل الذوائب على هيئة أهل الشرف حيث صار ذلك شعاراً لهم فإنه إذا لم يكن  
 شرفاً كان ذلك تلبساً أه وهو يريد أن المؤدب بأداب الدين لا ينبغي أن يتشبهه

بالسفيه كاهل الشطارة ولا بمن يلزم من تشبه بهم تلبيس على الناس وغش لهم .  
 وإنما صرح العلماء بكرهه حلق الرأس وكرهه مخالفاً لسنة لأنه كان في الصدر الأول  
 شعار الجوارح فإذا أخذنا بإطلاقهم كان اللوم في ترك هذه السنة موحياً في هذا العصر  
 إلى علماء الدين فاتهم بخلقون بل يشكرون على من لم يحاق وهم مخطئون  
 نعم ان من أرسل شعره بنية الاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم في عادته الشريفة  
 كان ذلك مزيد كمال في دينه اذا كان مقتدياً بسننه الدينية ومتحريراً للتخلق بأخلاقه  
 الكريمة وقد ورد في أحاديث الشياطين ان شعره كان إلى أنصاف أذنيه وكان لا يجاوز  
 شحمة أذنيه قليلاً وقد يصل إلى منكبيه وقد سئل ثم فرق فأما السدل فهو أن يرسل  
 الشخص شعره من ورائه وعلى جبينه أي يتركه على طبيعته وأما الفرق فهو أن يجعله  
 إلى جانبيه وزعم بعض العلماء ان السدل نسخ بالفرق ولا تقوم له حجة .  
 وقد جرى أكثر الأفرنج وبعض المتفرجين في هذا العصر على سنة ارسال الشعر  
 وفرقه رأيت اذا فعل ذلك شيخ الأزهر أو بعض شيوخه المشهورين . الا يعد هذا  
 عند العامة وبعض من يعدونهم من الخاصة خرقاً لسياج الدين ؟ بلى ان حاكم  
 العادات نافذ في العلماء والجهلاء وهو كثيراً ما يزيد في الدين ما ليس منه في شيء  
 وينقص منه ما هو من سننه التي لا خلاف فيها ولا تبعث في طلب المثال فهو بين يدك  
 وفي استلتك وما قبلها . فدماخ الأزهر يقرءون في كتب الحديث نهي الشارع عن  
 بناء القبور واتخاذ المساجد عليها واتخاذها اعياداً وتعظيمها ثم انهم يشاركون العامة في  
 هذه الأعياد التي يسمونها موالد على ما فيها من المنكرات التي نهى عنها أئمتهم في الفقه .  
 ثم انهم يقرءون في شمائل نبيهم انه كان يسدل شعره الشريف ويفرقه وهم يشكرون  
 على من يفعل ذلك من اهل العلم والدين وقد أمرني بذلك بعضهم وكان شيخاً للأزهر  
 قائلاً انك من اهل العلم لا يليق بك ان ترسل شعرك فاحلته فحججته بالسنة فاجني  
 بأن ذلك شعار العامة الآن

صلاة الظهر بعد الجمعة والخلاف في الدين

(س ٥٢) ومنه : هل يجوز لاحد أن ينهى أهل بلده (سنا فوراً) وأشباهاها كما  
 حدث الآن عن إعادة الظهر بعد الجمعة ام لا يجوز لانهم يعتقدون أنها سنة متمسكين

يقول العلامة ابن حجر الهيتمي في الجملة من الايعاب بعد كلام قرره فيه : وعلى كل  
فلا احتياط لمن صلى جمعة بلك تمددت فيه الحاجة ولم يعلم سبق جمعه للكل ان يبدوها  
ظهورا اخر وجا من هذا الخلاف الخ ولانه اي النبي يوقسهم في محظورات منها وقوعهم في  
امراض اهل العلم الذين امرهم باعادتها واعادوها بأنفسهم في تلك البلدة وغيبتهم  
كبيرة بالاجماع ومنها مفسد اخر كالنزاع والشقاق المتولد بين اهل تلك البلدة بسبب  
العلماء في علماتهم المتقدمين وغير ذلك فيكون هذا الرجل سببا لذلك نحو ذب الله من غضبه

(ج) تعلمون ان الخلاف واقع بين علماء الشافعية بعضهم مع بعض وبين علماء  
سائر المذاهب كما وقع بين الأئمة ومن فوق الأئمة من علماء الصحابة رضي الله عن  
الجميع ولا شك ان كل من ذهب الى شيء فهو بري مخالفه فيه مخطئا ومن كان غير  
ممسوم فهو عرضة للخطأ وقد نقل عن الصحابة والأئمة أنهم أخطأوا في مسائل ثم  
ظهر لهم الصواب فرجموا اليه ومنها ما هو اهم في الدين من اعادة الظهر بعد الجمعة  
احتياطيا او غير احتياط فاذا كان هذا سببا للوقوع في امراضهم فمن يسلم لئلا قالوا ان  
ابن عباس رجع في آخر حياته عن القول بجواز الجمعة فهل كان هذا سببا للوقوع في  
عرضه عن كانوا سمعوا منه الفتوى بالجواز او عملوا بها ؟ هل كان اهل العراق يقومون  
في عرض الامام الشافعي لانه رجع عن مذهبه القديم بعدما عاد الى مصر . كلا ان هذا من عمل  
السفهاء وما كان لاهل العلم ان يحفلوا بقدح هؤلاء السفهاء ولا يجددهم فيتركوا ايمان العلم  
والدين لاجلهم وهذه سنة الله تعالى في اهل البغي والشقاق يظهر تفرقهم وخلافهم بعد  
ظهور الحق وما تفرقوا الا من بعد ما جاءهم العلم بشيا بينهم « (س ٤٢) » وما تفرق  
الذين أتوا الكتاب الا من بعد ما جاءتهم اليقنة « (٩٨) » وما اختلف فيه الا الذين  
أوتوه من بعد ما جاءهم العلم بشيا بينهم فهدى الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق  
بإذنه « (٢) » فلي المؤمن بل من خواص المؤمن أن يأخذ بالحق متى ظهر له ويرشده اليه  
متى عرفه لا يخاف فيه لوم لآثم ولا خوض آثم واذا كان قد سبق له عمل بخلافه عن خطأ  
في الاجتهاد فهو مثاب على نيته وان كان قد أسره بذلك عالم فذلك العالم ايضا مثاب ان  
كان قد تخرى الحق بقدر طاقته وهو يستحق الدعاء واتشاء لا السب والسطن  
واذا حسب السائل نفسه ورجع الى وجدانه فيبين له ان الذي كبر هذه المسألة

في نفسه في نفوس الكثيرين من أهل سنا فور و جاوه هو تعودهم صلاة الظهر بعد الجمعة فالأمر من قيل حكم سلطان العادة الذي ذكرناه في جواب السؤال السابق والأفلو كان المسلمون يتمون كل هذا الأهتمام بكل مسألة حتى ما قال بعض الفقهاء المتأخرين انها من الاحتياط لكان أهتمامهم بما أجمت عليه الأمة من المحرمات والمكروهات والواجبات والندوبات أعظم وأشد وأين هم من ذلك ؟ فوالذي أحيأ سلفهم باتباع الحق حيث كان هو الاعتصام به بقدر الامكان ، وأمامهم بابتداع البدع ، والتفرق في الدين الي شيع ، لو أنهم كانوا يعملون بما أجمت عليه الأمة لسكانوا في هذا العالم هم السادة الأئمة ، ولكانت الأمم التي أزال ملكهم وورثت عزهم ، تابعة لهم خاضعة لأميرهم ، ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا ، و وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم الآية

هذا هو رأينا في الخلاف في هذه المسألة الاحتياطية التي كبرت عند بعض أهل سنا فور و جاوه حتى عدها بعض أهل الهوى والجهل منهم فتنة من فتن المنار الذي بين حكم الله فيها اذ كتب واحد أو ثمان منهم لامثالهم من أصحاب الجرائد الذين لا يعملون ظهرا ولا عصر او لا يفهمون كتاباً ولا سنة يستفتحون بهم على المنار ويطلبون منهم الرد عليه أو تحريض العلماء على ذلك والمنار يطلب في كل عام غير مرة من كل عالم يرى فيه شيئاً مخالفاً لكتاب والسنة ان يكتب به اليه ، وقد زعم الكاتبان ان المنار هو الذي فرق بين الناس في الدين وجرأهم على سب الأئمة والسلف والمنار هو الداعي لإزالة الخلاف بالاعتصام بالكتاب والسنة والاقداء بالسلف ولا نعرف داعياً الى ذلك بالقول والكتابة والتشريع غيره ففي اي جزء وفي اية محيطة منه تكلم في السلف والأئمة ؟ ان هذا الاحتلاق يعرف منه ان المشاعين في مسألة صلاة الظهر بعد الجمعة لا يتبعون الا الهوى فان الكذب والبهتان والفتنة لا سيما لخدمة الدين وأهل البيت النبوي من أكبر المحرمات باجماع المسلمين واما صلاة الظهر بعد الجمعة فهي مسألة خلافية بينا الحق فيهما من قبله فهل من الاحتياط الذي قاله ابن حجر ان يكذبوا ويتنبوا ويخوضوا في أعراض العلماء ويلصقوا بذلك بغيرهم قد أطلت القول في هذه المسألة لان الناس قد اهتموا بها عندكم أكثر مما تستحق وهو لاء أهل مصر أكثرهم شافعيًا ولم يهتموا بها بعض هذا الأهتمام وهذه سنة الله في الخلق يهتم الناس

على قدر جهلهم بالأمور التي لا يترتب عليها نفع ولا ضرر ويتركون عظام الأمور لا يبالون بها. أرايت أيها الأخ السائل أيهم قومك بالانكار على تارك الصلاة أو مانع الزكاة كما يهتمون بمن يصلي الظهر بعد الجمعة احتياطاً ويتركها الاعتقاد أنه لم يكلف بها وفقاً لأكثر المسلمين؟ إذا كان هؤلاء قد تركوا كل ما حرمه وكرهه الدين وقاموا بكل ما قدروا عليه من أحكام الدين فرائضه وسننه وآدابه لأنفسهم ولا يهتمون فاهم الحق في الاهتمام بهذه المسئلة وانني اعتقد حينئذ أنهم يكونون سعداء مرضيين عند الله صلوا الظهر بعد الجمعة أم لم يصلوها وان كانوا قد قصروا في شيء من الفرائض والسنن انتفق عليها أو يرتكبون شيئاً من المحرمات التي لا خلاف فيها فزعمهم الاهتمام والضيافة بالدين لأجل مسألة خلافية لم يقل بها إلا الأقلون من المسلمين زعم باطل لا سبب له إلا التمسك بالمادة والتعصب على المخالف بنياً واتصافاً للنفس. والخلاصة أن من اعتقد ان شيئاً غير مشروع قلبه أو فله ان يبينه للناس غير مهال بلغة الاغطين، واختلاف الجاهلين، والله ولي المتقين.

امسؤ الكم في سماع الدعوى في بيع الرهن فليس من موضوع المنار البحث في الاحكام القضائية غير الدينية وظاهر ان الدعوى لا تسمع ممن سكت عنها المدة التي حددها الامام أو نائبه

## أنا علي بن الحسين

التقريظ

الشريعة الإسلامية - والقوانين الوضعية

رسالة لهي بك أبي الفتوح من علماء القوانين المأمنين بها في نيابة محكمة الاستئناف بمصر ابتدأها بقوله: لا يظن كثير من الناس حتى من المسلمين أنفسهم أن المبادئ المقررة في الشريعة الفراء لا توافق هذا الزمان الذي بلغ فيه الانسان من التقدم والترقي درجة رفيعة ويترجمون أن الاحكام والروابط الموجودة في القوانين الحديثة الوضعية لا مقابل لها في الاصول الإسلامية وإنما هي بمثابة الاختراعات المادية الجديدة التي أنتجها فكر علماء الغرب لم يسبقهم بها أحد ولكن الباحث في الفقه الإسلامي ولو قليلاً